

الفصل العاشر

الدعوة والسلطة فى مصر وتركيا فى النصف الأول من القرن العشرين دراسة حالة

عبد الوهاب بكر

تعرضت الديانات على مدى عمر الأمم لطفرات وانتكاسات كان لها تأثيرها على معتققيها بالإيجاب والسلب. ولا يستطيع أحد أن يقول أن أى عقيدة دينية من الأديان السماوية لم تتعرض لأشكال من المضايقة والعنت والإطلاق والتقييد والتأييد والتضييق حسب الحالة السياسية التى تسود المجتمعات التى تعتنق هذه العقائد.

أى أن الأديان تلقى فى مجال انتشارها واعتناقها نفس ما يلقى الإنسان فى مجال اعتناقه لفكر ما فى مراحل حياته.

فالمسيحية تعرضت فى أوائل ظهورها لقهر الحكام الرومان قبل أن يعتنقها قنسطنطين الأول (حوالى ٣١٣م). ثم انقسمت بعد ذلك إلى شيع عديدة ينتصر لكل منها من يؤيدها. والإسلام تعرض على مدى تاريخه لحركات وانقسامات أدت إلى قيام المذاهب الشيعية والسنية وغيرها.

وفى العصور الحديثة غزت العلمانية العالم الإسلامى وتأثرت بها أنظمة حاكمة سعت إلى إبعادها عن الانغماس فى عقيدتهم عن طريق الأخذ بالفكر الغربى العلمانى الذى يفصل بين الدين والدولة.

وفى العصور الإسلامية داخل الفكر الإسلامى الكثير من المعتقدات الخاطئة التى حولت بعض المجتمعات إلى مجتمعات تعيش عهد الخرافة والدجل، ولعل قضية (الموحدين) فى شبه الجزيرة العربية وحركة محمد بن عبد الوهاب

(١٧٠٣-١٧٩٢) التصحيحية أبرز مثال على ما أصاب العقيدة الإسلامية من عارض في القرن الثامن عشر.

وفي القرنين التاسع عشر والعشرين ظهرت الأنشطة التبشيرية في العالم الإسلامي لتهدد العقيدة الإسلامية في تحويل أتباعها إلى المسيحية بعد أن نجحت في عملها في بعض المجتمعات في القارة الأفريقية.

وهكذا فإن العقائد الدينية تتعرض للعديد من التحديات على مدى عمرها، الأمر الذي يستلزم توفر جهود تصحيحية مضادة تعيد لهذه العقائد جوهرها وتعيد إلى النفوس الإيمان الصحيح.

وهكذا فإنه في مواجهة حركات التبشير واتجاهات العلمانية والغزوات المنحرفة التي تدعو إلى التخفف من صحيح الدين إلى الأخذ بالأفكار الغربية الدخيلة، قامت حركات تصحيحية تدعو إلى التمسك بالأصول الدينية والعودة إلى ما آمن به السلف الصالح، ونبذ الفكر العلماني الغربي والدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية بحسبانها الملاذ الوحيد للإسلام الحقيقي.

الدعاة إذن هم ذلك النفر من الناس الذين يظهرون بين الحين والآخر مناديين بالتمسك بقواعد الدين الصحيح والعودة إلى تعاليم السلف الصالح وإقامة دين الحق والدعوة إليه والمجاهدة عليه بهدف تجديد ما غمض من أمور الدين في النفوس.

وفي التاريخ الإسلامي حالات غير قليلة لمصلحين ظهوروا بين وقت وآخر يجددون من أمور الدين ويحاولون إصلاح أحوال الأمة الإسلامية وإنقاذها من دعاوى الفساد والانحلال التي تصيب المجتمعات بين الحين والآخر، فمنهم من جاهد من أجل مقاومة الكفر والإلحاد والانحلال بالحكمة والموعظة الحسنة، ومنهم من داخل جهاده بعض من السياسة من أجل تحقيق الهدف، ومنهم من حاد عن سلك الدعوة التي بدأ بها نشاطه فانتهى الأمر به إلى غير ما كان يبغيه.

وفي كل الأحوال كان هناك الاصطدام بالسلطة، فالسلطة تغفر أي شيء إلا محاولات مزاحمتها أو حتى شبهة ذلك.

ويتراوح الاصطدام بالسلطة في القضية التي تناقشها هذه الورقة بين

المهادنة، والمحاكمة، والتضييق، والتصفية الجسدية في بعض الحالات.

وقد اخترنا كدراسة حالة في هذه القضية الشيخ حسن البنا في مصر، وبديع الزمان سعيد النورسي في تركيا كنموذج لحالة الدعوة والسلطة.

ولا تقارن هذه الورقة على الإطلاق دعوة كل من الداعيتين، فالفرق واضح واليون شاسع، فهذا رجل خلط في دعوته الدينية بين الدين والسياسة، وحاول أن يستخدم الدعوة سلماً للوصول إلى مراميه الدنيوية وهي الوصول إلى السلطة، والآخر كانت دعوته خالصة لوجه الله.

لكن الورقة تناقش موقف السلطة من الدعاة أيا كان لونهم.

ونحن لا نستطيع أن نناقش هذه القضية قبل أن نرسم صورة للخلفية السياسية والاجتماعية لكل من الداعيتين، فهذه الخلفية في اعتقادي قد تسهم إلى قدر كبير في توضيح تطور مواقف السلطة من الداعية كلما تطورت دعوته.

عندما ظهر حسن البنا في العشرينات من القرن الماضي كانت مصر تحاول أن تستفيق من كابوس القرن التاسع عشر ومن نكسة الثورة العرابية وشيخ الاحتلال ومن أفكار الماضي، إلى عالم أرحب من الفكر الجديد، من الاستتارة، من التمثل بكل ما هو وافد من الغرب، فظهرت الأحزاب السياسية وظهرت الصحافة الجديدة، وظهرت محاولات تأسيس حركة علمية على مستوى عال.

وظهر التنوير كمعركة تخوضها البلاد من أجل اليقظة، وظهر في إطار ذلك (شبلى شميل) بأفكاره (الحقيقة أن تقال، لا أن تعلم)^(١): وظهر معه آخرون يحاولون تحريك المياه الراكدة التي يقف على حراستها كهنة الدين الوظيفي الذين لم يكن لديهم من سلاح يرمون به أصحاب التنوير سوى (الإلحاد).

وهكذا صلب (على عبدالرازق) صاحب (الإسلام وأصول الحكم)، و(طه حسين) صاحب (في الشعر الجاهلي) الذي حاول تطبيق منهج الشك الديكارتي على دراسته للأدب العربي.

(١) رفعت السعيد (حسن البنا متى .. كيف .. ولماذا؟)، كتاب الأهالي، العدد ٢٨، ١٩٩٠، ص ١٨-١٩.

وكان أيضاً خطر (التبشير) الذي انتشر في البلاد محاولاً استفزاز المشاعر الإسلامية عن طريق اغواء البسطاء من المسلمين إلى الدين المسيحي.

في ظل هذا الجو ظهر (حسن البنا) متأثراً برد الفعل ليقف في مواجهة ما ظن أنه خطر على العقيدة، فاندفع بجماعته التي وجدت جذورها في مدينة الإسماعيلية في عام ١٩٢٨.

فماذا كان يرى حسن البنا في ذلك الوقت من أخطار ليقف في مواجهتها؟ كانت جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها في ذلك الوقت تعتقد أن المخاطر التي تواجه العقيدة الإسلامية هي ما يتعارض مع مكارم الأخلاق، وملا بحث على ارتكاب المنكر، وحملات التبشير - ومن ثم فقد كانت الجماعة تجاهد في سبيل (الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، وتطهير العقول من الخرافات والأوهام وارجاع الناس إلى هدى الإسلام الحنيف)^(١).

والجماعة في هذا الإطار كانت حركة دينية تقاوم الاتجاهات العلمانية والقيم الأوروبية المستوردة، وتناقضات المجتمع المصري المريض عن طريق التمسك بالقرآن والشريعة.

وفي ظل هذا النوع من النشاط لم يكن لدى السلطة أي موقف تجاه الشيخ - وهو ما يدعونا إلى القول أن هذه الفترة امتدت عقداً (١٩٢٨-١٩٣٨) كانت فترة السلام والتقارب مع السلطة.

ولا يوجد في تاريخ الجماعة في هذه الفترة ما يكشف عن صدام مع السلطة، بل العكس، فقد انتهت التحقيقات التي أجريت مع الشيخ في الثلاثينات إلى يراءة ساحته من الاتهامات التي نسبت إليه في ذلك الوقت (العمالة للشيوعية - التبعية لحزب الوفد المناوئ للحكومة الصديقة - المعاداة للقصر - مقاومة تعليمات الحكومة كموظف)، بل وجدت فيه السلطة متمثلة في حكومة إسماعيل صدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٢) حليفاً يمكن التعاون معه لخدمة القصر ومقاومة خصوم إسماعيل صدقي.

(١) المصدر نفسه، ص ٦٧.

ولا غرابة في ذلك، فالرجل وجماعته لم يبد منها حتى ذلك الوقت ما يدعو إلى التخوف من مطامح سياسية أو اتجاهات نحو التنازع على سلطة.

ومؤتمرات الجماعة وتعاليمها في هذه الفترة ليس بها ما يوحى باتجاه سياسي عند (مرشدها العام) أو أعوانه. فالمؤتمر الثالث الذي صاغ شروط العضوية في الجماعة التزم بقواعد أخلاقية في مجموعها وفي إطار ديني بحت.

- الاعتقاد في أن الأمر كله لله.

- الاعتقاد بأن الاستقامة والفضيلة والعلم من أركان الإسلام.

- الاعتقاد بأن العمل لكسب العيش والاقتصاد للمستقبل وأداء الزكاة والتبرع لوجه الخير ورفض الربا هي مطالب يلتزم بها المسلم الصحيح.

الاعتقاد بمسئولية المسلم عن أسرته وبواجبه في الحفاظ على صحتها وعقائدها وأخلاقها، والتعهد بمقاطعة مع يناوئ الإسلام.

- الاعتقاد بوجود إحياء مجد الإسلام بانهاض شعوبه وإعادة تشريعها، وسيادة راية الإسلام وإن مهمة كل مسلم هي تربية العالم على قواعد الإسلام.

ويأتى عام ١٩٣٩ وفيه ينعقد المؤتمر الخامس للجماعة، وفيه يحدد الشيخ طبيعة جماعته، وفي هذا التحديد نستطيع أن نشتم شيئاً من السياسة فى لغة الشيخ، فالجماعة (دعوة سلفية، طريقة سنّية، وحقيقة صوفية، ومنظمة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية).

وتبدأ اتجاهات الجماعة فى الظهور عندما يقول الشيخ (فى الوقت الذى يكون فيه منكم - معشر الإخوان المسلمين - ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسياً وروحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسماً بالتدريب والرياضة، فى هذا الوقت طالبونى بأن أخوض بكم لجاج البحار وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإنى فاعل إن شاء الله^(١)).

(١) المصدر نفسه، ص ٩٦.

ويقترن هذا القول بتشكيل (فرق الجواله)، ثم (الكتائب)، وأخيراً (نظام الأسر) وكل شكل من هذه الأشكال كان عبارة عن تنظيم منضبط متقيد بالترامات أخلاقية ودينية واقتصادية واجتماعية صارمة لا يمكن الحيد عنها، بل أن نظام الأسر كان قائماً على ثلاثة ركائز (التعارف - التفاهم - التكافل) وهى ركائز مستمدة من الآية الكريمة "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" والحديث الشريف "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً"^(١).

ويبدو أن عام ١٩٣٩ كان عاماً فارقاً فى تاريخ الشيخ وجماعته، إذ أن ذلك العام كان هو العام الذى شرع الشيخ فيه فى تحديد هوية الجماعة السياسية. كان ذلك عندما قال بعد أن تقوت جماعته وأصبحت تضم حوالى مليون عضو - (إن واجبنا أن نقود النفوس الحائرة ونرشد هذه المشاعر الثائرة).

وها هو الشيخ يعلنها بوضوح فيقول (فالإسلام الذى يؤمن به الإخوان المسلمين يجعل الحكومة ركناً من أركانه ... ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد، وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الإسلام، والحكم معدود فى كتبنا الفقهية من العقائد والأصول ... فالإسلام حكم وتنفيذ ... فالإسلام عبادة وقيادة ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، ومصحف، وسيف، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر) - لقد بدأت تظهر بوضوح محاولة الشيخ إيجاد جسر بين الدعوة الدينية - هدفه المعلن - والعمل السياسى.

هنا بدأت السلطة تستشعر الخطر فى الشيخ ودعوته واتصالاته مع قوى عديدة فنرى حكومة حسين سرى (١٩٤٠-١٩٤٢) تنقل الشيخ حسن البنا إلى قنا، لكن القصر الذى كانت له بعض صلات التحالف يلغى قرار النقل.

وتبدأ بريطانيا فى وضع عينها على الشيخ الداعية وترصد خطورته. ففى تقرير بريطانى تحت عنوان (The Ikhwan Almuslimin Reconsidered) تحدد الحكومة البريطانية عدد أفراد الجماعة بحوالى نصف مليون، وتقول أن لديهم أسلحة وذخائر، وأن قيادتهم منظمة، وأن للشيخ البنا نفوذاً سحرياً عليهم...

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

الخ (١).

وفي أكتوبر ١٩٤١ تعتقل حكومة (سرى) الشيخ - لكنه لا يلبث أن يفرج عنه بعد أيام قليلة. وفي حكومة مصطفى النحاس (٤ فبراير ١٩٤٢-٨ أكتوبر ١٩٤٤)، ورغم تباين مواقفها تجاه الشيخ وجماعته، يضغط مصطفى النحاس على الشيخ حسن البنا لسحب ترشيحه لانتخابات مجلس النواب عن دائرة الإسماعيلية، وفي نهاية عام ١٩٤٢ يحدث التصادم بين الوفد والشيخ ويغلق النحاس مقر الجماعة ما عدا المركز العام.

ولا يمكن تفسير هذه التصرفات من جانب (الوجود البريطاني) و(حكومة حسن سرى) و(حكومة الوفد) إلا في ضوء نزوع الشيخ نحو الاستحواذ على السلطة أو المشاركة في الحكم إن لم يكن الاستئثار به - وإلا فبماذا تفسر هذه التصرفات الحكومية؟

لقد كان الشيخ البنا في مأمن طوال عقد كامل (١٩٢٨-١٩٣٨) عندما كانت دعوته قاصرة على مكارم الأخلاق والعودة لسنن السلف الصالح والأخذ بسنة رسول الله التمسك بتعاليم القرآن الكريم.

لكن العقد التالي شهد من تصرفات الشيخ وتصريحاته وتركيب جماعته ذو الطابع الميليشي (من المصطلح الإنجليزي Militia) ما فسرت له السلطة بأنه نوع من السعي نحو السلطة والتداخل في السياسة - وهو ما لم يخفه الشيخ حسن البنا، وإن كان قد غلفه في بعض الأوقات بغموض محير - الأمر الذي دعاها (السلطة) إلى البدء في اتخاذ بعض الإجراءات العقابية البسيطة لعل الشيخ يعدل عن منهجه الجديد.

ومرة أخرى، وخلال العقد الثاني من حياة الجماعة (١٩٣٩-١٩٤٩) يفصح حسن البنا عن اتجاهه للانغماس في السياسة، فنراه يرشح نفسه في عام ١٩٤٥ في عهد حكومة (أحمد ماهر ١٩٤٤-١٩٤٥) لانتخابات مجلس النواب ومعه خمسة من أتباعه.

(1) F. O. 141/838-File 305 - Embassy and Consular Archives - British Embassy, Cairo, 14 December 1942.

ويشهد العام التالي (١٩٤٦) تحالفاً سياسياً مع إسماعيل صدقي (وزارة ١٩٤٦) ومع القصر في نفس الوقت الذي كان المد الثوري في أقصى مداه والشارع المصري يموج بتيارات وطنية تسعى إلى التكتل لمواجهة الاحتلال والحكومات المتخاذلة، فإذا (بالبنا) ينبذ كل هذه التيارات الوطنية وينحاز إلى القوى المشبوهة (حكومة صدقي - القصر).

واعتقد أن هذا الاتجاه من جانب الشيخ البنا (مجانبة القوى الوطنية ولتحالف مع حكومة غير وطنية وملك فاسد) قد جانبه الصواب، وبكلمات أخرى فإنه يبدو أن الشيخ البنا قد راهن على الجواد الخاسر. إذ رغم أن الجماعة كانت تعتمد على رصيدها الجارف عند الشعب، فإنها فيما يبدو قد فضلت أن تنضم للقصر وعملائه اعتقاداً منها بأن هذا يقوى من شوكتها، تاركة رصيدها عند الجماهير ينوي^(١). وهذا هو الخطأ الكبير الذي ارتكبه الشيخ حسن البنا في فترة محورية من تاريخ الحركة الوطنية في مصر.

وتأتي المرحلة الأخيرة من العقد الثاني من (الدعوة الإخوانية)، وأقصد بها للفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، وفيها ظهر (الجهاز الخاص) المشهور (بالجهاز السري)، والذي لا يعرف أحد حتى الآن متى ظهر على وجه التحديد^(٢).

واعتقد أن هذا (الجهاز) كان نكبة الشيخ ودعوته وبالتالي جماعته، فلقد استنقوى حسن البنا بجيشه من الجواله والكتائب والأسر، ودخل في عام ١٩٤٦ و١٩٤٧ في تجربة استخدام القوة ضد منافسيه وخصومه كالوفد والشيوخيين، وبدأ السلاح والتدريب عليه يظهر للعيان.

وجاءت حرب فلسطين (١٩٤٨) لتقدم للشيخ حسن البنا وجماعته الفرصة الذهبية لجمع السلاح وتخزينه والتدريب عليه تحت ستار شرعي (الجهاد من أجل عرب فلسطين ومقاومة العدو الإسرائيلي متمثلاً في العصابات اليهودية هناك).

لقد بدأت خطورة دعوة البنا تتضح أكثر من ذي قبل، وها هو البوليس

(١) رفعت السعيد (حسن البنا)، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩-١٧٠.
(٢) ومع هذا فإن رفعت السعيد يقول في دراسته (حسن البنا متى - كيف - ولماذا؟) إن الجهاز قد تكون في أعقاب المحنة الأولى في وقت ما بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣، ص ١٩٢.

يكشف عمليات التدريب على السلاح في جبل المقطم في يناير ١٩٤٨، وها هي الجماعة تغتال المستشار أحمد بك الخازندار في ٢٢ مارس ١٩٤٨ وهو في طريقه إلى مجلس حكمه وذلك بسبب إصداره حكماً قاسياً على أحد أعضاء الجماعة الذي اتهم بالهجوم على مجموعة من جنود الاحتلال.

ويكتشف للسلطة الصلة بين (التدريب على السلاح في المقطم) و(قتل المستشار الخازندار) و(وجود الجهاز السرى أحد تنظيمات الجماعة).

وتبدأ عملية تصفية الدعوة وصاحبها وأتباعها.

ألم أقل أن الجهاز السرى كان نكبة الشيخ كنكبة البرامكة؟

ويقبض على الشيخ حسن البنا في الوقت الذي كانت كتائبه تقاوم اليهود في فلسطين، ويحدث الصدام بين السلطة والجماعة عندما ترفض الحكومة سفر كتائب الإخوان إلى فلسطين للقتال في فبراير ١٩٤٨.

ويشعل حسن البنا وجهازه السرى العاصمة ناراً وخراباً ... ففي يونيو ١٩٤٨ تتسف حارة اليهود، وفي يوليو يجرى تفجير محلي شيكوريل وأركو، وفي أواخر نفس الشهر والإسبوع الأول من الشهر الذي يليه تهز الانفجارات العاصمة، وتدمر هذه الانفجارات الكثير من المصالح الأجنبية واليهودية فيها (انفجار محلات بنزايون - انفجار محلات جاتينيو - انفجار شركة الدلتا للتجارة - نسف شركة ماركوني للإذاعة)، وفي سبتمبر تتسف حارة اليهود، ثم شركة الإعلانات الشرقية.

وفي نوفمبر ١٩٤٨ تضبط شبكة الجهاز السرى بأكملها في عملية ضبط السيارة الجيب الشهيرة.

لقد أخرج الشيخ المارد من قممه ... لكنه لم يستطع فيما يبدو أن يسيطر عليه أو يعيده إلى القمم، فقد تحرك الجهاز السرى ليُدمر وخرج فيما يبدو عن سيطرة الشيخ.

وقبض على حسن البنا مرة أخرى في عام ١٩٤٨ لشبهة ضلوعه في حادث نسف شركة الإعلانات الشرقية ووجود بعض الأدلة التي تدينه في حادث

ضبط السيارة الجيب - لكنه استعاد حريته بعد قليل.

كان قد بدا واضحاً - كما قلت من قبل أن حسن البنا ينازع الحكومة السلطة وأنه قد رفع السلاح عليها، وهو أمر لا يمكن السكوت عليه ... لا في مصر ولا في غيرها، ومن ثم فإن تصفيته وجماعته أصبحا أمراً لازماً.

في ٨ ديسمبر يصدر قرار حل الجماعة لتهم كان من بينها أنها كانت تعد للإطاحة بالنظام السياسي القائم وذلك عن طريق الإرهاب واستخدام تشكيلات مدربة عسكرياً هي فرق الجواله، وحياسة أسلحة ومفرقات ... إلخ.

وفي ٢٨ ديسمبر ترد الجماعة على قرار حلها بقتل رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا داخل عقر السلطة، وجاء إبراهيم عبدالهادي ليمثل السلطة عندما تنتقم - وكما يقول رفعت السيد ففقد (كانت السنة أشهر التالية لتولى إبراهيم عبدالهادي الحكم صورة راسخة في أذهان المصريين جميعاً للسلطة الرسمية الغاشمة...)^(١).

وتحالفت فروع السلطة (الشرطية - الإعلامية) والمتفقون لتجرم الجماعة وتدين أفعالها.

وفي خضم هذا كله يتكرر الشيخ حسن البنا لرجاله عندما يصدر بياناً - بناءً على إحياء أجهزة السلطة - بأن رجاله (ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين).

ولقد كانت هذه العبارة والبيان كذلك إشارات واضحة لسقوط الدعوة وانهايار الشيخ بعد أن نجحت السلطة في تصفيته سياسياً ولم يبق بعد ذلك سوى تصفيته جسدياً.

ولم يطل الوقت بالسلطة لتنفيذ الفصل الأخير من العملية ... فقد سقط الشيخ برصاصها في الثاني عشر من فبراير ١٩٤٩ لتنتهي قصة الدعوة عندما تحاول مشاركة السلطة وذلك بالولوج من باب السياسة والإرهاب، ناسية أن السلطة لا تقبل القسمة على اثنين.

ونأتى إلى نموذجنا الثاني من الدعاة الذين يصطدمون بالسلطة لنسجل أيضاً

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

كيف اصطدم وكيف تعاملت معه السلطة عندما استشعرت خطورته عليها.

لكنه (النموذج) ليس في مصر، إنه في بلد إسلامي تتشابه ظروفه في بعض الأحوال مع النموذج المصري وإن كانت الاختلافات كبيرة في أحيان أخرى - فإنه كان كالشيخ (حسن البنا) في العقد الأول على الأقل يدعو إلى التمسك بسنن السلف الصالح، إلى الأخلاق، إلى التمسك بالشريعة الإسلامية، إلى مقاومة الإلحاد والكفر والفكر المستورد من الغرب بكل ما فيه من مظاهر اليعبد عن الدين الإسلامي - هو الشيخ (بديع الزمان سعيد النورسي ١٨٧٣ - ١٩٦٠)، والمكان هو تركيا.

عاصر (النورسي) ثلاثة أنظمة حاكمة خلال فترة حياته، فقد عاصر عبدالحميد (١٨٧٦-١٩٠٩)، وعاصر فترة الاتحاد والترقي (١٩٠٩-١٩٢٢)، وعاش فترة الجمهورية (١٩٢٣ - وحتى وفاته عام ١٩٦٠).

في العهد الحميدي اصطدم (بديع الزمان) في عام ١٩٠٩ عندما انتقد استبداد القصر ونظام الأمن وتسلط عيون (عبدالحميد) على الشعب، وعندما اعتبر قصر ييلديز Yildis وكراً للفساد.

قدم (النورسي) إلى المحاكمة وأرسل إلى الفحص الطبي لمعرفة قواه العقلية، ولما تبين سلامته أخلى سبيله ... كان هذا في عام ١٩٠٩، وفي نفس العام الذي سقط فيه (عبدالحميد).

في أوائل عهد (الاتحاد والترقي) اتهم في ١٩٠٩ بنشر مقالات في جريدة Volkan تحرض الناس ضد الحكومة - وفي المحكمة تكلم (النورسي) عن رغبته في التضحية بحياته فداءً للإسلام وللحفاظ على الشريعة الإسلامية.

ومرة أخرى يخلى سبيل الرجل، فقد كان الاستبداد في أول مراحلها، ولم يكن ما فعله الرجل يشير إلى خطورة ما بعد.

شارك (النورسي) في الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨) وحارب في الجبهة الروسية، ووقع في الأسر ثم عاد إلى تركيا بعد وقوع الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، وفي عام ١٩١٨ كان في تركيا يستأنف نشاطه في مجال الدعوة.

وخلال فترة احتلال القوات المتحالفة لاستانبول وبعض أجزاء من تركيا، انهمك النورسى فى الدعوة لمقاومة القوات الأجنبية، وعندما ظهر (مصطفى كمال) فى أنقرة يقاوم الاحتلال الأجنبى والسلطان الخاضع لنفوذ هذا الاحتلال، دعاه (مصطفى كمال) فى عام ١٩٢٢ ليشارك فى حركة المقاومة التى يقودها، لكنه سرعان ما اختلف مع نواب (مجلس المبعوثان) ونشر بياناً فى يناير ١٩٢٣ طالب فيه هؤلاء النواب:

- الالتزام بشعائر الإسلام.
- الالتزام بالأوامر القرآنية.
- أن يكونوا قدوة للشعب.
- أن يعطوا أهل الشرق ما يوافق فطرتهم وهى الدين وليس الفلسفة.
- أن لا يتكاسلوا فى أمور الدين.

لكن مشكلة (النورسى) أنه جاء بدعوته الإسلامية فى وقت كان النظام الأتاتوركى الحاكم يطبق مبادئه الستة:

الجمهورية - القومية - الشعبية - التدويل - اللادينية - الثورية.

كان هذا فى عام ١٩٢٢ - وما بين ذلك العام و عام ١٩٢٨ كان نظام أتاتورك قد هدم الخلافة، وأعلن الجمهورية، وألغى العمل بالشريعة الإسلامية، وألغيت الطرق الصوفية والتكايا والزوايا، وحرّم ارتداء الزى الدينى على غير رجال الدين، وألزم المواطنين بارتداء القبعة، وحرّم على رجال الدين أن يلبسوا زيهم إلا داخل المسجد.

تم القضاء على كل التيارات الدينية وتم تحديد عدد المساجد، وتم تخفيض أعداد الوعاظ، وتم تغيير التقويم الهجرى إلى التقويم الميلادى، وتم تغيير العطلة الرسمية إلى يوم الأحد.

وفى دستور ١٩٢٨ أغفل النص على أن تركيا دولة إسلامية، وفى نفس العام فرض على الناس استخدام الأحرف اللاتينية إجباراً.

كان مصطفى كامل يعتقد أن الروح الإسلامية تعوق التقدم، ومن ثم فقد عول على القضاء على أثر له.

وجاء (سعيد النورسي) في نفس الوقت ليكتب رسائله الشهيرة (رسائل النور) ليعيد الإسلام في بلاد كان نظامها الأساسي القضاء على هذا الإسلام.

لذلك فإن الصدام بين (الداعية) وبين (السلطة) كان عنيفاً - فالدولة (السلطة) كانت تتخذ (العلمانية) دستوراً، والرجل كان يكتب (رسائل النور) في سبيل الشريعة الإسلامية ولمقاومة مبادئ (العلمانية) الكمالية بالمبادئ الإسلامية.

وهكذا فإن السلطة كانت تتحين له الفرص للإيقاع به، ففي عام ١٩٢٥ اتهم بالاشتراك في حركة الثورة التي كان يقودها الزعيم الكردي (سعيد بايران) في الأقاليم الشرقية، وتم نفيه إلى (بارلا Barla)، وهناك ألف عدة مؤلفات تحت عنوان (سوزلر - Sozler ومعناها مقولات بالعربية)، سماها بعد ذلك (رسائل النور)، وشهدت (بارلا) مولد القسم الأكبر من هذه الرسائل.

ولم تتركه السلطة في منفاه، ففي ١٩٣٤ هاجمته الشرطة واعتقلته هو وأنصاره وسيقوا جميعاً إلى (إسكى شهر) حيث اتهموا:

-بتأليف جمعية سرية.

-بالعمل على هدم الثورة الكمالية.

-بتشكيل طريقة صوفية.

-بإثارة روح التدين.

وفي المحاكمة التي جرت له بسبب هذه التهم لم تثبت إدانته إلا أنه حكم عليه بالسجن أحد عشر شهراً بسبب (رسالته) عن حجاب المرأة (اللمعة الرابعة والعشرون)^(١).

(١) نشر (سعيد النورسي) في مجال الدعوة الإسلامية سلسلة من الأعمال في شكل رسائل حملت اسم (رسائل النور)، ورسائل النور التي تتألف من ١٣٠ رسالة عبارة عن تفسير للقرآن الكريم يعتمد على حقائق الآيات التي يحتويها وإثبات معانيها بتوضيحها من خلال استشهادات يتحاور فيها العقل والقلب. وتتوزع رسائل النور هذه على أربعة مجلدات ضخمة بعنوانين (سورلز - مقولات) (شعاغر - شعاعات) (مكتوبلر - مكتوبات) (لمعة =

ومن السجن في (إسكى شهر) إلى المنفى في (قسطنونى) في عام ١٩٣٦ حيث قضى سبع سنوات نجح خلالها في توصيل رسائله إلى تلاميذه في كافة أنحاء تركيا عن طريق النسخ، الأمر الذى جعل السلطة تفكر في تصفيته جسدياً، فتم نس السم له في طعامه في عام ١٩٤٣ لكنه لم يموت.

وفي الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٧ تعرض (النورسى) لسلسلة من المدهامات لمنزله بحثاً عن أدلة تدينه بتهمة التآمر ضد (السلطة)، لكن المحكمة التى قدم لها لم تجد فى أعماله فى مجال الدعوة ما يثبت ذلك، وانتهت إلى أن (رسائل النور) ليست إلا بحوث دينية لا علاقة لها بالسياسة، غير أن هذا الحكم لم يمه متاعب (سعيد النورسى) مع السلطة، فقد استمرت محاولات تصفيته جسدياً فى عام ١٩٤٨، ثم قبض عليه فى نفس العام بتهمة التآمر ضد الدولة وقدم إلى المحاكمة فى مدينة (أفيون).

وقد قضت المحكمة الابتدائية عليه بالسجن لمدة ٢٠ شهراً لكن المحكمة الاستئنافية برأته مما اتهم به، وكان هذا الحكم سبباً فى انتشار (رسائل النور) وشهرتها فى جميع أنحاء تركيا.

لكن السلطة حددت إقامة (الشيخ) فى مدينة (اميرداغ) حتى عام ١٩٥٠، ولم ينفذ (النورسى) من استمرار الملاحقة إلا فوز الحزب للديمقراطى فى انتخابات ذلك العام وإصداره عفواً عاماً فى البلاد وحفظ قضية (النورسى).

فى عام ١٩٥٢ قدم (بديع الزمان النورسى) إلى محكمة استئناف بتهمة مخالفة المادة (١٦٣) من الدستور التركى التى تحظر أى نشاط يستهدف إقامة الدولة على أسس دينية كان ذلك بسبب إقدام بعض أتباعه بنشر إحدى رسائله (مرشد الشباب) بالحروف اللاتينية، لكن المحكمة برأته من هذه التهمة أيضاً.

الر - لمعات). إلى جانب مجموعات من الأعمال تحتوى على رسائل إلى طلابه منها (ملحق بارلا) و(ملحق قسطنونى) و(ملحق اميرداغ)، بالإضافة إلى ترجمة ذاتية، وكتاب بعنوان (سنوحات)، وآخر بعنوان (مناظرات) وثالث بعنوان (Divan-I harb-I Orfi) راجع: سمير محمد رجب (الفكر الأدبى والدينى عند الشيخ سعيد النورسى)، رسالة دكتوراه غير منشورة فى الآداب، قسم اللغات الشرقية، مقدمة لكلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٧٢-٢٢٣.

لم يقبض (لرسائل النور) أن ترى النور إلا في عام ١٩٥٦ عندما أصدرت (لجنة الخبراء) التي قد قضت بتشكيلها إحدى المحاكم التي قدم (النورسي) أمامها عام ١٩٤٨، قرارها بأن (رسائل النور) خالية من أي شائبة تخالف القانون، وأنها تتفق مع أسس الدين والإسلام^(١).

كان هذا هو المنفذ الذي أتاح (للنورسي) أن ينشر رسائله بصورة شرعية بعد سلسلة من الحظر والتقييد والتكيد. ويعتبر عام ١٩٥٦ عام نجاح دعوة (النورسي) الإسلامية، فإذا كان عام ١٩٢٦ هو بداية جهاد الرجل من أجل نشر رسالته، فإننا نستطيع أن نقول أن السلطة قد نجحت في حجبتها ثلاثون عاماً قبل أن ينجح (النورسي) في جهاده هذا من أجل الدعوة التي نذر حياته من أجلها.

لكن هذا النجاح كان يقابله الثمن الذي دفعه (النورسي)، لقد قضى ٣٠ عاماً ما بين محاكمات واعتقال ونفى وسجن وتشريد حتى انتهى هذا في عام ١٩٥٦.

ولم ينعم (النورسي) بفوزه هذا طويلاً، فقد اعتقلت السلطة في عام ١٩٥٨ كل من كان يساهم في نشر (رسائل النور) من أتباع (النورسي) وقدموا للمحاكمة، وحددت إقامة الشيخ في (أميرداغ).

وفي الثانی والعشرين من مارس ١٩٦٠ اسلم (النورسي) الروح في مدينة (أورفه)، وكان قبل وفاته بساعات يواجه قائد شرطة المدينة الذي يبلغه أمر وزير الداخلية بضرورة البقاء في منفاه في (أميرداغ).

لقد كانت (رسائل النور) هي محنة (النورسي) طوال حياته التي امتدت ٨٧ عاماً قضى منها ٣٠ عاماً في السجون والمعتقلات والمنفى.

وإذا كنا نستطيع أن نفهم أسباب (السلطة) في تركها في أخذ (النورسي) بهذه القسوة على مدى سنوات طويلة، فإننا نستطيع أن نصل إلى أسباب أخرى لو حاولنا التعرف على (رسائل النور) هذه، سبب شقاء الرجل.

كانت (رسائل النور) صادرة في المقام الأول عن اعتقاد (النورسي) أن مرض الإنسان الرئيسي هو فقده (للإيمان) باعتبار أن الزمن الذي عاشه

(١) المصدر نفسه، ص ٦١-٦٤.

(النورسى) كان زمن نشر الضلالة القادمة من ثقافة الغرب.

كان (النورسى) يرى أن الضلالة الفكرية فيها كل الضرر للمسلمين، ومن ثم فقد عول على (الجهاد المعنوى) القائم على ركائز ثلاثة هي (العلم - العقل - الإيمان)، وكانت وسيلته فى هذا المقام هي إظهار إعجاز القرآن الكريم للعالم، ولم يكن هذا ليتحقق من وجهة نظره إلا بتوصيل (الإيمان) لأفراد المجتمع التركى، توصيل الإيمان الحقيقى وليس الإيمان التقليدى.

ولقد بدأ (سعيد) منهجه من أجل توصيل الإيمان الحقيقى إلى الناس فى عصر الجمهورية، وهو عصر اشتد فيه الهجوم على الشعائر الدينية ومحاولاة محوها من عقول الأتراك باستخدام القوة المادية والسلطة الغاشمة.

لقد كان هذا المطلب (محو الدين وشعائره من عقول الأتراك) هو الركيزة (الخامسة) فى مبادئ النظام الأتاتوركى الستة (الجمهورية - القومية - الشعبىة - اللتويل - اللاتينية - الثورية).

ولعل القارئ الكريم سينتذكر أن الصفحات السابقة قد ذكرت أن المادة (١٦٣) من الدستور التركى كانت تجرم أى نشاط يستهدف إقامة الدولة على أسس دينية، وكان يدخل فى إطار هذا النشاط (الدعوة الإسلامية - إقامة الطوق الصوفية والجمعيات الدينية) وأى نشاط آخر يكون الهدف منه إحياء الدين.

ولعل القارئ الكريم يتذكر ما جرى للسياسى التركى (نجم الدين أربكان) رئيس الوزراء التركى الأسبق فى السنوات القليلة الماضية عندما اتهم بمحاولة إقامة حزب يعتنق اتجاهاً إسلامياً (حزب الرفاه) وما كان من حظر نشاط ذلك الحزب وحرمان (أربكان) من عضوية المجلس النيابى التركى والحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية.

ومن ذلك أيضاً تجريد النائبة التركية (مروه قافاچى Marva Kavakgi) من الجنسية التركية منذ سنوات قليلة بدعوى تجنسها بالجنسية الأمريكية، بينما كلن السبب الحقيقى وراء ذلك هو ارتدائها (الحجاب) داخل البرلمان التركى.

ومن ذلك أيضاً ما ينص عليه الدستور التركى من قيام (مجلس الأمن

القومى) الذى يشكل غالبية قادة الجيش التركى، بمراقبة الاتجاه الدينى المضاد للعلمانية ومنعه بالقوة.

من هنا كان لابد (للسلطة) فى تركيا من أن تقمع اتجاهات (سعيد النورسى) الإسلامية باعتبارها عاملة على (هدم الثورة الكمالية وإثارة روح التدين)، وهى اتجاهات تدخل فى إطار تعطيل دستور البلاد الذى تنص مواده على منع إقامة الدولة على أسس دينية.

لقد اختلفت دعوة (سعيد النورسى) عن دعوة (حسن البنا) فى أشياء كثيرة، فبينما استخدم (البنا) دعوته الإسلامية للوصول إلى أهداف سياسية، ومن ثم الوصول إلى السلطة، فإن (النورسى) لم يكن طامعاً فى ذلك على الإطلاق، لكنه كان (بدعوته) هذه يصطدم رغماً عنه (بالسلطة) ونظامها اللادينى الذى لا تسامح فيه، كان تصادم (النورسى) مع السلطة هو تصادم (الدعوة الدينية) (بالخط العلمانى) الذى اعتنقته الدولة منذ أن أقام (مصطفى كمال) دولته فى عام ١٩٢٢، ومن هنا فإن (المطامع السياسية) تفصل بين الدعوتين.

واختلفت دعوة (حسن البنا) عن دعوة (النورسى) فى الأدوات التى استخدمها كل منهما للوصول إلى هدفه، فبينما استخدم (البنا) (جماعة الإخوان المسلمين) بتنظيماتها الفكرية والتربوية والعسكرية، وبشكيلاتها من ميليشيات الجواله والكتائب، وبإحاطة نفسه بمظاهر القوة المادية لتحقيق أهدافه السياسية، استخدم (النورسى) القلم كأداة لدعوته إلى الله، فكانت (رسائل النور) هى وسيلته لجمع الناس حوله - وهى رسائل تفسر القرآن الكريد تفسيراً يتفق ومقتضيات العصر - وهى وسيلة تتفق وقول الله تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هى أحسن إن ربك أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) (النحل مكية ١٢٥).

واختلفت دعوة حسن البنا عن دعوة النورسى فى المدى الذى وصل إليه كل منهما فى مقام دعوته، فبينما وصل البنا إلى حد استخدام السلاح، والقتل، والتدمير للوصول إلى هدفه فإن النورسى اتخذ (السلم) سببلاً لتحقيق أهدافه ولم يحد عن هذا المسلك طوال حياته.

واختلفت دعوة (حسن البنا) عن دعوة (النورسي) فى شأن التحالفات والروابط، فبينما دخل (البنا) فى تحالفات مشبوهة مع (إسماعيل صدقى) أحد أسوأ السياسيين المصريين فى تاريخ مصر الحديث، ومع (القصر) الذى كانت تحيط بسياساته الكثير من حكايات الفساد، وهو ما يتعارض مع دعوة الشيخ الدينية الأخلاقية، فإن (سعيد النورسي) لم يعقد أى تحالفات من أى نوع واكتفى بدعوته النورية (نسبة إلى رسائل النور) التى تولى مريدوه الترويج لها ونشرها فى مختلف أنحاء البلاد.

لكن الشئ الذى اتفقت فيه (الدعوتان) كان موقف السلطة منهما، فقد رفضت السلطة فى أى من البلدين التسامح عندما استشعرت خطورة اتجاهات الأول على أمنها (أمن السلطة) فقائلته وتعبت أنصاره تشريداً واعتقالاً وسجناً ثم لم تلبث أن صفت صاحب الدعوة جسدياً، وعندما اشتبهت فى احتمال إفساد الثانى لمبادئ الدولة الست وتحول النظام إلى نظام يأخذ بالدين وهو ما يتعارض مع أساسيات النظام فى الدولة التركية.

كذلك فقد اتفقت الدعوتان فى حجم العنف الذى تعرضتا له على يد السلطة، فقد تعرض صاحبا الدعوتين وأتباعهما لكم هائل من القهر والعنف بلغ فى النموذج المصرى حد الاعتقال والسجن والتعذيب (عمليات التعذيب فى عهد وزارة إبراهيم عبدالهادى ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٦) وصولاً إلى القتل، وبلغ فى النموذج التركى حد قصف الأقاليم وتكميم الأفواه والسجن والنفى ومحاولات التصفية الجسدية.

والذى نستطيع أن نصل إليه كنتائج من هذه الدراسة هو أن السلطة فى أى مكان فى منطقتنا لا تقبل المزاحمة أو المشاركة أو شبهة ذلك حتى ولو كان رداء الفاعل هو الدين - أو التظاهر به كما هو حال النموذج المصرى - وهو ما يؤكد أن الجالس على كرسى السلطة يأبى أن يتنازل عنه، وأن السلطة فى بلادنا لا تقبل القسمة على اثنين.